

Distr.: General
21 March 2003
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات

الدورة الثالثة

جنيف، ٢٦ أيار/مايو - ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٣

البند ٤ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

البنود المشتركة لكل دورة: الحوار بين أصحاب

المصالح المتعددين

الحوار بين أصحاب المصالح المتعددين

مذكرة من الأمين العام

إضافة

ورقة مناقشة أسهم بها الفريق الرئيسي لعمال الغابات ونقاباتهم**

موجز

إن إزالة الغابات وسائر أشكال الإدارة غير المستدامة للغابات هي مشكلات ترجع جذورها إلى أسباب اجتماعية. والسياسات التي توضع لتعزيز الإدارة المستدامة للغابات ستحقق في تحقيق أهدافها إذا لم تعترف بالأسباب الجذرية وتحاول معالجتها.

* E/CN.18/2003/1.

** أعدتها الاتحاد الدولي لعمال البناء والتجارة.

ومن بين الخطوات الأولى إلى الأمام إدماج معايير العمل الأساسية التي وضعتها منظمة العمل الدولية في كافة صكوك الإدارة المستدامة للغابات والبرامج الوطنية للغابات وإصدار الشهادات المتعلقة بإدارة الغابات. وفضلا عن ذلك، فإن زيادة مشاركة منظمة العمل الدولية في الشراكة التعاونية المعنية بالغابات يوفر مزيدا من القيمة. وأخيرا، فوجود رد منطقي على الأسباب الاجتماعية التي تسيء إلى الحراجة ينطوي على إجراءات تسعى إلى إعادة إقامة علاقة عمالة حيثما انفصلت هذه العلاقة وإقامة علاقة حيثما لم توجد. ومن شأن هذه الإجراءات أن تسعى إلى زيادة نشاط الحراجة من حيث القيمة والقيمة المضافة داخل الاقتصاد بطريقة يزداد معها مقدار توليد الثروة الذي يبقى في المجتمعات التي تعتمد على الغابات ومن أجل العمال الذين يعتمدون على الغابات ومن أجل أسرهم.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	١	أولا - مقدمة
٣	١٥-٢	ثانيا - معلومات أساسية
		ثالثا - تنفيذ الاتحادات النقابية العالمية لمقترحات العمل التي قدمها الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات
٧	١٦	
٨	١٧	رابعا - التقدم المحرز في التنفيذ
٩	١٨	خامسا - وسائل التنفيذ
٩	٢٠-١٩	سادسا - الرصد
١٠	٢٣-٢١	سابعا - الاستنتاجات
١١	٢٤	ثامنا - الإجراءات التي يطلبها منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات في دورته الثالثة

أولا - مقدمة

١ - لا يزال الفريق الرئيسي لعمال الغابات ونقاباتهم ناشطاً على نحو متزايد في تعزيز الإدارة المستدامة للغابات وتقليل إزالة الغابات. وما زال الاتحاد الدولي لعمال البناء والنجارة، الذي يمثل عمال الحراجة والنجارة والبناء، والاتحاد الدولي للأغذية والزراعة والفنادق والمطاعم وتعهّدات الطعام والتبغ، والرابطة المتحدة للعمال، اللذان يمثلان العمال الزراعيين وعمال المزارع، في طليعة الحركة النقابية في مجال تعزيز الحراجة المستدامة والعمل الزراعي القائم على استنكار الأسباب الرئيسية لإزالة الغابات والتصحر والإدارة غير المستدامة للغابات والمزارع.

ثانياً - معلومات أساسية

٢ - إن أسباب تردي الغطاء الحرجي وصحة الغابات في أنحاء العالم هي أسباب اجتماعية. والفقر هو أحد الأسباب الرئيسية لإزالة الغابات. وبالنسبة للفقراء، تقدم الغابات وفرة من الموارد اللازمة للبقاء. وترجع أسباب إزالة الغابات إلى العوامل التالية:

- تحويل الأرض من الاستعمالات الحرجية إلى الزراعة. وفي كثير من المناطق المدارية، تمّجر الأرض الزراعية بعد ثلاث أو أربع سنوات وبالتالي تمّجر الأحراج.
- الحصاد غير التجاري، حيث يستعمل معظم الخشب لأنشطة المحافظة على البقاء، كالطبخ والمأوى والتدفئة.
- الاتجاه نحو النمط الحضري، حيث تنتقل الأراضي دوماً من الاستعمالات الحرجية وتحوّل إلى استعمالات حضرية.
- الاستغلال التجاري غير القائم على برامج الإدارة المستدامة للغابات. وتتجمع الثروة الآتية من نشاط الحراجة التجارية في يد القطاعات الغنية من المجتمع.

٣ - وإزالة الغابات هي أكثر تركّزاً في البلدان النامية والغابات المدارية، حيث يكون الفقر أكثر تركّزاً. وما زال معظم الاهتمام الدولي يتركز على حماية الغابات المدارية.

٤ - وإزاء هذه الخلفية، حاول العديد من البلدان فرض حالات حظر على عمليات الحصد لحماية غاباتها. وفي حالات عديدة، فإن البلدان التي حاولت حماية غاباتها بوضع تشريعات تحظر هذا النشاط، فشلت في وقف إزالة الغابات، إذ إن التحوّل من الأراضي الحرجية إلى الأراضي الزراعية ما زال مستمراً دون انقطاع. وحيثما استهدفت حالات حظر الحصد الحد من الاستغلال الاقتصادي للغابات، يظل نشاط الحراجة مستمراً، لكنه يحدث

بوصفه قطعاً غير مشروع للأخشاب. وكثير من حالات حظر قطع الأخشاب مدفوعة بالضغط الذي تمارسه المؤسسات الدولية، كصندوق النقد الدولي. وتوجد أمثلة موزعة في ضغط على البلدان النامية لفرض حظر على قطع الأخشاب إن أرادت الحصول على إعادة تمويل للقروض، ولم تمض عدة سنوات حتى موزع عليها ضغط كي تدعم الحصد المعد للتصدير. وإن حظر الحصد أو تعزيز صادرات الأخشاب لن يؤدي إلى معالجة المكون الاجتماعي للإدارة غير المستدامة للغابات، ويمكن لكل من هذين النهجين أن يسبب، بل هو يسبب بالفعل، تعطيل كبيراً في الاقتصادات الحرجية الضعيفة.

٥ - إن فرض حظر على الحصد وسيلة فجأة جداً في السياسات العامة وكثيراً ما تعطي العمال الخيار بين الامتثال للقوانين ومواجهة قضايا البقاء الحادة، أو مواصلة اتباعهم لاستراتيجية البقاء مع خطر التعرض للعقوبات من جراء عدم الامتثال للقوانين.

٦ - كذلك وجهت حركة قوية للمنظمات غير الحكومية البيئية وعدد من الرابطة الصناعية تركيزاً كبيراً على مفهوم التصديق المتعلق بالإدارة المستدامة للغابات. ولدى هذه النظم الطوعية للتصديق مناطق من الغابات المصدقة عليها في البلدان المتقدمة النمو تفوق كثيراً المناطق الموجودة في البلدان النامية، ورغم الجهود المبذولة لتغيير هذا الاتجاه، فإن مساحة المناطق المشمولة بهذه النظم في البلدان المتقدمة النمو تزيد بمعدل أسرع بكثير من معدل الزيادة في المناطق الإدارية، التي هي في الأصل المناطق المستهدفة. وفي حين أن هذه النظم تشكل أداة قيمة لتعزيز استعمال المنتجات الخشبية المنظم على نحو مستدام، فإنها لم تقدم بعد قيمة اقتصادية أكبر لأي منتج في سلسلة الإنتاج الحرجي.

٧ - إن الدور الذي تؤديه نظم التصديق في تعزيز الطلب على المنتجات الخشبية المدارة على نحو مستدام ذو أهمية، لأن زيادة الطلب العالمي ستؤدي إلى رفع الأسعار لصالح أصحاب الأراضي كما ستؤدي، على الأقل من الناحية النظرية، إلى احتمال رفع أجور كافة العاملين في مراحل الإنتاج الحرجي. ولسوء الحظ، فإن افتقار معظم عمال الحرجة للنموذ يشكل مانعاً كبيراً في وجه تحقيق استفادة ولو ضئيلة تصل فعلاً إلى أشد العمال حاجة.

٨ - وفضلاً عن ذلك، فإن وجود نظم متعددة خلق منافسة ضمن أوساط المستعملين التجاريين، فأحدث اضطراباً وحول الموارد عن البعد الاجتماعي لإزالة الغابات. وبدلاً من ذلك، أصبحت الموارد تخصص للجهود الصراع على حصة السوق من مساحة الغابات المصدقة عليها وفقاً لبعض نظم التصديق.

٩ - وأدى فشل نظم تصديق مختلفة في وضع معايير متفق عليها بصورة مشتركة للإدارة المستدامة للغابات، إلى أن تعتمد كثير من الوكالات الحكومية سياسات بيئية مثل فرض

حالات الحظر على قطع الخشب ووضع سياسات ضريبية رادعة، أدت دون قصد إلى تفاقم الأسباب الاجتماعية لإزالة الغابات، لا سيما في البلدان النامية. والحكومات التي اشتركت مباشرة في نظم التصديق قليلة، لكن مزيداً من الحكومات بدأت، في الآونة الأخيرة، تعترف بالحاجة إلى تعزيز القيم الاقتصادية السليمة في برامجها الوطنية للغابات كي تدعم قوى السوق اللازمة لجعل الحراجة خياراً جذاباً.

١٠ - وحتى في المناطق الريفية للبلدان المتقدمة النمو، أصبح الفقر والمستويات الاقتصادية المعيشية المتردية من مصادر النشاط الحراجي غير المستدام. وهنا، وكذلك في البلدان النامية، تسهم الأعمال الحراجية غير الرسمية والمستورة في إزالة الغابات واستعمال الأساليب غير المناسبة لإدارة الغابات. ومع عدم وجود علاقة عمالة رسمية أو أنظمة ومتطلبات تدريب تصاحب هذه العلاقة، فإن أفضل الخطط المصممة لإدارة الغابات تواجه عدم الامتثال. والخطط الوطنية للإدارة المستدامة للغابات قد تحقق لأن العاملين على الأرض في حصد الأخشاب لا يدركون الخطأ الحراجي أو لا يستطيعون من الناحية الاقتصادية، اتباع تلك الخطأ، أو لا يرغبون في اتباعها. وهذه المشكلة حادة خصوصاً حيث تستند نظم الأجور عن أعمال الحراجة التجارية على أساس سعر القطعة.

١١ - وإحدى الاستجابات التي تقدمها الحكومات محاولة تخصيص مزيد من الموارد لأنشطة إنفاذ القوانين. ولا يأخذ هذا في الاعتبار أن عمال الغابات يجب أن يختاروا بين الطعام وطاعة القانون. ونظراً لأن إصلاحات تحرير السوق تفرض ضغوطاً تنافسية غير واقعية وهدامة على أرباب العمل في البلدان المتقدمة النمو والنامية على السواء، يصبح عدد متزايد من الأعمال مهمشاً ويتعاطم القطاع غير الرسمي العامل في أنشطة الحراجة. ويؤدي ذلك إلى ضعف مراقبة الممارسات الحرجية على الأرض من جانب القطاع الخاص والشركات المتعددة الجنسية والحكومات، بغض النظر عن البيانات السياسية أو خطط الإدارة المستدامة للغابات. وأدى الارتفاع السريع للعمل بالتعاقد في قطاع الغابات إلى تحويل ملايين دولارات الإيرادات المحتملة التي كان يفترض أن تجنيها الحكومات (إيرادات ضريبية ضائعة)، من المجتمعات التي تعتمد على الغابات ومن قوة العمل الحراجية، إلى أصحاب الشركات والمؤسسات المالية الدولية. كذلك فإن الاتجاه بقوة العمل الحراجية نحو الصفة غير الرسمية يعزز ممارسات الإدارة غير المستدامة على كافة مستويات إدارة الغابات.

١٢ - إن برامج التعديل الهيكلي الليبرالية الجديدة تقوض مناحي الحماية الاجتماعية بتوليد ضغوط سوقية تضعف علاقة العمالة في قطاع الغابات. ويحدث هذا بصورة رئيسية من خلال التعاقد مع الخارج على عمل كان في السابق يؤديه المستخدمون. وأثر ذلك هو

حرمان هؤلاء العمال (الذين كانوا مستخدمين سابقاً، وأصبحوا مقاولين مستقلين الآن) من جوانب الحماية التي تقدمها معايير العمل الأساسية التي وضعتها منظمة العمل الدولية، حتى في البلدان التي اعتمدت هذه المعايير. وبصورة عفوية، لا يتوافر لدى أصحاب العمالة الذاتية سوى خيارات ضئيلة لمحاولة فرض معايير العمل الأساسية التي وضعتها منظمة العمل الدولية أو لاستعمال قوة المساومة من أجل ظروف عمل أفضل. والقائمون بصورة عفوية بعمالة ذاتية في الغابات يعانون أيضاً من معدلات أعلى في مجال الضرر المهني ويندر أن يكونوا مشمولين ببرامج التقاعد، مما يزيد من احتمال وقوع أعباء اجتماعية في المستقبل على الموارد الحكومية المرهقة أصلاً.

١٣ - ولسوء الحظ، تؤدي برامج إعادة التعديل الهيكلي في غالب الأحيان إلى خلق أوضاع اقتصادية تجبر حتى الحكومات على الإسهام في فقر المجتمعات الريفية المعتمدة على الغابات. فعندما تحاول الحكومات أن تقلل من التكاليف باعتماد سياسات للشراء من شأنها أن تساعد على تردي علاقة الاستخدام، وعندما تشتغل مباشرة بالتعاقد مع الخارج، فإنها تسهم في نقل رأس المال من المناطق المعتمدة على الغابات إلى المؤسسات العالمية. ويحدث هذا في الغالب عندما تتعاقد دوائر الغابات الوطنية مع بائعين خصوصيين في الخارج. وفي البلدان المتقدمة النمو (مثلاً، ألمانيا والولايات المتحدة) ومعظم البلدان النامية ينتج عن ذلك انخفاض في المعرفة والمهارات والقدرات المتوفرة لدى قوة العمل الحراجية. وفي نهاية المطاف، يؤدي هذا أيضاً إلى انخفاض كبير في الأبحاث الحرجية التي تخدم الناحية الاجتماعية.

١٤ - وإلى أن تدمج المعايير الاجتماعية في كافة نظم التصديق والحماية الاجتماعية والاقتصادية المقدمة لجميع المواطنين، بدلاً من تقديمها إلى أقلية من المستخدمين في القطاع الاقتصادي الرسمي، لن يمكن إحراز أهداف منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات أو أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية في هذا القطاع.

١٥ - إن توسيع سبل الحماية الاجتماعية، كاتفاقيات منظمة العمل الدولية الأساسية، ونظم الضمان الاجتماعي، وتشريعات الصحة والسلامة المهنية، بحيث تشمل عمال الغابات غير المشمولين بهذه الحماية حتى الآن، يشكل أسلوباً هاماً لكفالة المحافظة على قسط أكبر من الثروة التي تولدها أنشطة الغابات في المجتمعات الريفية المعتمدة على الغابات. كذلك فمن الضروري زيادة القيمة الاقتصادية لموارد الغابات (التجارية وغير التجارية). وتستطيع الحكومات أن تساعد في هذه العملية بوضع سياسات للمشتريات تقدم حوافز لاستعمال المنتجات الخشبية من الغابات المصدق لها. كذلك فإن الأدوات، مثل عزل الكربون، التي تهدف إلى تطوير أسواق القيم والمنتجات الحرجية ولا توجد الآن، يمكن أيضاً أن تكون

مصدر ثروة للمجتمعات المعتمدة على الغابات. ويبدو أن درجة التطور العالية المطلوبة لهذه الوسائل قد تعني أنها يمكن أيضا أن تولد فوائد تحقق في الوصول ولو بصورة ضئيلة إلى قوة العمل الحرجية.

ثالثا - تنفيذ الاتحادات النقابية العالمية لمقترحات العمل التي قدمها الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات

١٦ - إن نهج النقابات إزاء المسائل المدرجة في الدورة الثالثة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات (الجوانب الاقتصادية للغابات، سلامة الغابات وإنتاجيتها، والحفاظ على الغطاء الحرجي) تستند إلى مهاجمة الأسباب الاجتماعية الجذرية لإزالة الغابات والإدارة غير المستدامة لها. لذلك فمن الصعب وصف برامج النقابات ضمن إطار الفئات الثلاثة المدرجة في برنامج العمل المتعدد السنوات للدورة الثالثة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات. وبدلاً من ذلك، يرد فيما يلي ذكر لعناصر البرامج النقابية التي تكون أقرب ما يكون إلى مقترحات الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات. وعقب كل بند تقدم بين قوسين قائمة بالفئة في ذلك البند التي تناسب أكثر من غيرها ضمن إطار الدورة الثالثة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات. وعناصر البرامج هي ما يلي:

(أ) العمل مع القطاع الخاص لاعتماد اتفاقات إطارية عالمية تستلزم التنمية المستدامة والإدارة المستدامة للغابات من خلال إجراءات يتخذها القطاع الخاص ونظم تصديق طوعية لحراثة مستدامة تستهدف البلدان النامية. وقد ركز هذا العمل على وضع معايير اجتماعية بوصفها مكوناً مفروضاً من مكونات الإدارة المستدامة للغابات. ويتضمن ذلك توسيع معايير العمل الأساسية التي وضعتها منظمة العمل الدولية بحيث تشمل جميع العاملين في مراحل إنتاج المنتجات الحرجية ذات القيمة في الشركات المتعددة الجنسية مع اتفاقات إطارية عالمية تبرم مع الاتحادات النقابية العالمية. (الجوانب الاقتصادية، الحفاظ على الغطاء الحرجي)؛

(ب) مساعدة البلدان على تعزيز السياسات الرامية إلى كفالة ملكية الأراضي للمجتمعات المحلية بهدف تحقيق التقاسم العادل والمنصف للمنافع المتأتية من الغابات من خلال بناء القدرات النقابية المحلية والتفاعل المباشر مع القبائل والمجتمعات المحلية لإيجاد مشاريع حراجية مجتمعية ومشاريع حراجية قبلية/نقابية مشتركة. (الجوانب الاقتصادية، إنتاجية الغابات، والحفاظ على الغطاء الحرجي)؛

(ج) مساعدة الاتحادات النقابية العالمية المنتسبة إلى النقابات العمالية على وضع سياسات وقدرة كفيلة بتعزيز الإدارة المستدامة للغابات في النظم الإيكولوجية المتأثرة

بالتصحر والجفاف. ويتحقق إنجاز ذلك بالعمل مع النقابات في المناطق المتأثرة بالتصحر في آسيا، ومن خلال تطوير مشاريع حراجية مجتمعية في كينيا وبوركينا فاسو وغانا. (الجوانب الاقتصادية، الحفاظ على الغطاء الحرجي)؛

(د) تثقيف أعضاء النقابات على صعيد عالمي بشأن معايير الإدارة المستدامة للغابات وتيسير مشاركتهم على نحو فعال في تصميم البرامج الوطنية للغابات. كذلك فإن هذا يمكن النقابات الوطنية من المشاركة في وضع المعايير لمختلف نظم وضع العلامات. وفوق ذلك، فإن هذا يمكن النقابات من ترويج التشريعات الوطنية المصممة لمساعدة المجتمعات والشعوب المعتمدة على الغابات على الاحتفاظ بنسبة مئوية أكبر من الثروة المتأتية من الغابات. ويتضمن ذلك معارضة السياسات التجارية وسياسات إعادة التشكيل التي تعزز الفقر في المناطق الريفية وتعمل على تخفيض الموارد المالية المتاحة للمجتمعات المعتمدة على الغابات. (الجوانب الاقتصادية، سلامة الغابات وإنتاجيتها)؛

(هـ) يعمل الاتحاد الدولي لعمال البناء والنجارة سنوياً، من خلال البرنامج العالمي للحراجة على نقل ما يقارب ٦٥ في المائة من تمويله إلى البلدان النامية. ويتحقق ذلك من خلال تطوير القدرة وتنفيذ برامج الحراجة في أفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية (انظر أدناه).

رابعاً - التقدم المحرز في التنفيذ

١٧ - أسهمت اتحادات النقابات العالمية بالطرق التالية في تعزيز مقترحات العمل المقدمة من الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات.

(أ) تصنيف الاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية في مختلف نظم التصديق: نظام اعتماد الغابات المشترك في أوروبا، ومجلس رعاية الغابات، والمجلس الوطني الماليزي لإصدار تراخيص الأخشاب (الاتفاقية ٨٧، المصنفة في عام ٢٠٠٢)، وإيكولابل (Ekolabel) الإندونيسية (لم تُصنّف بعد)؛

(ب) تطوير المعرفة النقابية لمعايير الحراجة المستدامة بإجراء تدريب للعمال في البرازيل وشيلي وبيرو والأرجنتين وجمهورية الصين الشعبية وغانا وبوركينا فاسو وكينيا وبولندا وبلدان الاتحاد الأوروبي وماليزيا وإندونيسيا؛

(ج) وضع نماذج للمشاريع الرائدة في مجال الحراجة المجتمعية في غانا وكينيا وبوركينا فاسو.

خامسا - وسائل التنفيذ

١٨ - وسائل التنفيذ الرئيسية الخمس هي ما يلي:

(أ) تطوير قدرة النقابات على التعامل مباشرة مع قضايا الحراجة على أساس يومي. وينطوي بناء القدرات على التثقيف والتدريب في مبادئ الإدارة المستدامة للغابات، ومعايير التصديق، وأساليب فرض معايير العمل الأساسية لمنظمة العمل الدولية، وكذلك تقديم الدعم التقني لخبراء الغابات والاقتصاديين والخبراء في مجال السلامة والصحة المهنية؛

(ب) عملت النقابات بنشاط مع النظم الأوسع للتصديق، فأدت دورا هاما في تقبل الاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية بوصفها شرطا مسبقا للتصديق فيما يتعلق بالغابات؛

(ج) تعمل اتحادات النقابات العالمية، من خلال الاتفاقيات الإطارية العالمية، مع العديد من الشركات المتعددة الجنسية لكفالة أن يستعمل الموردون الأنسجة المستخلصة من الغابات التي تدار على نحو مستدام وتوسيع الاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية بحيث تشمل كافة الجهات الموردة وعمالها؛

(د) العمل مع الحكومات الوطنية لوضع مدونات لقواعد السلوك، بصورة رئيسية فيما يتصل بالسلامة والصحة المهنية في الحراجة وتصنيع الأخشاب؛

(هـ) إيجاد فرص للحوار الاجتماعي بين الشركات المتعددة الجنسية والحكومات الوطنية والنقابات الوطنية، وتعزيز وضع سياسات متفق عليها بالتراضي قائمة على الممارسات الحراجية المستدامة اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا.

سادسا - الرصد

١٩ - يتطلب رصد مختلف الاستراتيجيات موارد واسعة. وفي معظم الحالات تعتمد الاتحادات النقابية العالمية على فروعها النقابية المحلية للإبلاغ عن الإساءات للمعايير الاجتماعية أو البيئية لتشريعاتها الوطنية، والاتفاقيات الإطارية العالمية، و/أو معايير نظم التصديق الحراجي المستدام. وحالما يتم الإبلاغ تستجيب الاتحادات النقابية العالمية بسلسلة من الطرق.

(أ) أولا، تجتمع مع الفروع المحلية والشركاء الوطنيين أو العالميين لاستيضاح طبيعة المخالفة أو المشكلة؛

(ب) ثانيا، إذا وجدت منهجية رسمية لحسم النزاع، تستعمل هذه المنهجية لحسمه؛

(ج) ثالثا، إذا لم توجد منهجية لحسم النزاع، عندئذ يتم الشروع في حملات عالمية للتضامن لممارسة ضغط سياسي واجتماعي واقتصادي من أجل تحقيق الامتثال.

٢٠ - اشترك الاتحاد الدولي لعمال البناء والنجارة، خلال عام ٢٠٠٢، في أنشطة أفضت إلى تعليق شهادة الحراثة المستدامة لشركة متعددة الجنسية تعمل في آسيا بسبب مخالفة معايير العمل الأساسية التي وضعتها منظمة العمل الدولية. وشرع الاتحاد في حملتي تضامن لفرض الاتفاقات الإطارية العالمية في صناعة البناء. كما يعترف الاتحاد بإجراء جولة في شركة أيكيا IKEA في أوائل عام ٢٠٠٣ لكفالة التزام موردي الطرف الثالث في آسيا بمعايير العمل الأساسية لمنظمة العمل الدولية ولرصد استعمال الأخشاب المنتجة بإدارة مستدامة طيلة عملية الصنع بأكملها.

سابعاً - الاستنتاجات

٢١ - إن أفضل الخطط تكاملاً وأحسنها هدفاً لتحقيق الحراثة المستدامة ومكافحة إزالة الغابات تحقق في أحيان كثيرة لأسباب اجتماعية. وتزايد قطع الأشجار بصورة غير قانونية ليس إلا مثالا واحدا لما يحدث عندما توضع سياسة للإدارة الوطنية للغابات مع غياب معايير واضحة للحماية الاجتماعية. ولا يزال الفقر السبب الرئيسي لإزالة الغابات. وما لم يتم تقاسم ثروة الغابات بطريقة منصفة مع سكان الغابات والعمال المعتمدين عليها، فسيستمر حدوث إزالة الغابات، لا سيما في مناطق المشقة الاقتصادية النسبية. فالفقراء، بغض النظر عن موقعهم في البلدان المتقدمة النمو أو النامية، يتصرفون بطريقة تضمن لهم البقاء. وهذه الأعمال تصبح في كثير من الأحيان غير قانونية بموجب تشريعات لحماية الغابات وضعت بنية حسنة. وفضلا عن ذلك، فإن دافع الأطراف الاقتصاديين الرئيسيين في الحراثة إلى الحد من التكاليف يؤدي إلى زيادة الاعتماد على العمل التعاقدي وغير الرسمي. وهذا يؤدي إلى الإسهام في النشاط الحرجي غير المستدام، لأن من الصعب تنظيمه، ولا يرتبط بالتدابير التقليدية للحماية الاجتماعية إلا في النادر، ويفضي إلى زيادة الصعوبات الاقتصادية لهؤلاء العمال بدلا من التقليل منها.

٢٢ - وأخيرا، فإن المنافسة بين نظم التصديق للحراثة المستدامة ما زال يحول الموارد والطاقة والاهتمام عن الأسباب الاجتماعية للحراثة غير المستدامة.

٢٣ - إن معايير العمل الأساسية التي وضعتها منظمة العمل الدولية تمثل أساس العمل الصحيح والتمكين للقوة العاملة الحرجية، وهي بذلك طريق تخفيف الفقر وتعزيز الحرجية المستدامة. غير أن تعاضم الاتجاه نحو العمل غير الرسمي في الغابات يوجد عددا متزايدا من العمال الذين يُحرَمون من الوصول إلى معايير العمل الأساسية لمنظمة العمل الدولية، حتى في البلدان التي اعتمدت هذه المعايير.

ثامنا - الإجراءات التي يطلبها منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات في دورته الثالثة

٢٤ - إن الفريق الرئيسي لعمال الغابات والنقابات:

(أ) يدعو جميع الشركاء المشاركين في الشراكة التعاونية المعنية بالغابات إلى أن يطلبوا الاعتراف بمعايير العمل الأساسية لمنظمة العمل الدولية في جميع مشاريع الحرجية وأبحاثها ومَنْحها وقروضها؛

(ب) يدعو الشركاء المشاركين في الشراكة إلى توجيه التركيز في خطط عملهم وأبحاثهم ومشاريعهم الرائدة نحو تحديد أساليب إعادة توزيع أنشطة توليد الثروة الحرجية بحيث يشمل التوزيع المجتمعات المعتمدة على الغابات والقوة العاملة الحرجية (الرسمية وغير الرسمية)؛

(ج) يطلب أن يدعو منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات منظمة العمل الدولية إلى أن تشارك على نحو فعال في الشراكة وأن تعزز وترصد معايير العمل الأساسية من خلال برامجها الخاصة بمعايير العمل الدولية وبرامج أنشطتها القطاعية؛

(د) تدعو كافة البلدان المشاركة إلى وضع خطط عمل من شأنها توسيع جوانب الحماية التشريعية الاجتماعية الاقتصادية الوطنية المتاحة للعمال الرسميين بحيث تشمل كافة العمال غير الرسميين العاملين في أنشطة الحرجية. ويمكن أن يشمل هذا على ما يلي:

١' تعديل القوانين والاتفاقيات والاتفاقات ذات الصلة بحيث تشجع على استئناف العمالة، فتضع بذلك عبء إثبات وضع عمالة العامل على رب العمل لا على العامل؛

٢' تحديد السياسات والبرامج الوطنية التي تدعم الاتجاه بقوة العمل في مجال الغابات نحو الصفة غير الرسمية؛

٣' العمل مع كافة الشركاء الاجتماعيين لإيجاد موارد كافية للرصد المناسب والتفتيش العمالي بالنسبة لقوة العمل في مجال الغابات؛

٤' العمل مع كافة الشركاء الاجتماعيين لوضع شروط تصديق موحدة لعمال الغابات وتقديم التدريب المطلوب بغية حيازة المهارات اللازمة من أجل التصديق؛

(هـ) تدعو البلدان المشاركة إلى استعراض معايير الحراجة الوطنية المستدامة وقوانينها وممارساتها بحيث تكفل إدراج معايير العمل الأساسية لمنظمة العمل الدولية في هذه الصكوك كما تكفل فرضها من قِبل الوزارات المسؤولة عن إدارة الغابات؛

(و) تدعو الحكومات المشاركة إلى اعتماد سياسات واتخاذ قرارات من شأنها تشجيع الاعتراف المتبادل بين كافة نظم التصديق التي تشترط الإدارة المستدامة للغابات وتشتمل على معايير العمل الأساسية لمنظمة العمل الدولية.